



# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/41/939  
S/18495  
3 December 1986  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

## مجلس الأمن



## الجمعية العامة

مجلس الأمن  
السنة الحادية والأربعون

الجمعية العامة  
الدورة الحادية والأربعون  
البنود ١٢ ، ٤٣ و ٩٩ من جدول الأعمال  
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
مسألة قبرص  
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

رسالة مؤرخة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦  
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طي هذا ، رسالة مؤرخة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ موجهة  
إليكم من السيد أوزير كوراي ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

وأكون شاكراً لو تعمّم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة  
تحت البنود ١٢ ، ٤٣ ، و ٩٩ ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) ايتير تركمان  
السفير  
الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦  
موجهة إلى الأمين العام من السيد أوزير كوراي

بالإشارة إلى الادعاءات الواردة في رسالة ممثل الإدارة القبرصية اليونانية ، المؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ (A/41/858-S/18466) وإلى البيان القبرصي اليوناني البالغ في اللجنة الثالثة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، أود أن أعلن ما يلي :

إن القبارصة اليونانيين هم آخر من يحق لهم الحديث عن حقوق الإنسان في العالم . لأنهم لم يتذروا قاعدة إنسانية لا يخرقوها في محاولتهم تدمير وجود القبارصة الأتراك وثقافتهم وطريقة حياتهم في الجزيرة . وهم الذين أدخلوا الإرهاب إلى قبرص ومنذ عام ١٩٧٣ وبمساعدة عسكرية يونانية ، قاموا بهجوم وحشي على القرى التركية واعتدوا على الأحياء التركية في خمس مدن رئيسية وقد كان هدفهم باستمرار هو السكان المدنيين القبارصة الأتراك .

فكيف يتوقع منا القبارصة اليونانيون أن ننسى المأساة المتمثلة في دفن الرجال والنساء والأطفال من القبارصة الأتراك في قبور جماعية وقد شوهد جثثهم بوحشية وقتلوا بأيدي جيرانهم ، القبارصة اليونانيين . والآن يبدو أن طموحهم يتمثل في رغبة سادية بتكرار الكابوس الذي خلقوه في قبرص . وهو كابوس كان القبارصة الأتراك خلاله يُطاردون في أرضهم ويُخطفون من الشوارع وحتى من أسرّ المستشفى ، ولا تراهم العين بعد ذلك مرة أخرى . وعندما كانت البيوت تهاجم ليلاً ويذبح الأطفال وهم في أحواض الاستحمام ، عندما كان القبارصة الأتراك يساقون إلى أماكن يتحملون فيها لمدة أحد عشر عاماً محنّة قاسية تحت "حصار حقيقي" كما وصف الحالة الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك في آخر تقاريره إلى مجلس الأمن . وهذه هي الحالة التي حاول مجلس الأمن أن يضع لها حداً ابتداءً من عام ١٩٧٤ عندما أنشئت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلام في قبرص وأرسلت إلى الجزيرة .

وفيما يلي بعض الأمثلة الصارخة على انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق الأساسية للشعب التركي في قبرص والتي قامت بها القيادة القبرصية اليونانية بين عامي ١٩٦٣ - ١٩٧٤ .

تعرّف حق الشعب التركي في الحياة في قبرص إلى هجوم مخطط ومنسق بدأته القيادة القبرصية اليونانية في عام 1974 واستمر على نحو متقطع حتى عام 1974 . وكان الهدف المعلن لهذا الهجوم الشامل غير المسبوق باستفزاز على أرواح الشعب التركي في قبرص هو الإبادة الكاملة .

وقدم الأسقف مكاريوس ، الذي كان آنذاك رئيس جمهورية قبرص من الطائفيين والزعيم الروحي لطائفة القبارصة اليونانيين ، أوضح تفسير لسياسة إبادة الشعب التركي في قبرص ، في خطاب القاه عام 1972 . وقد أعلن في تلك المناسبة أنه :

"ما لم تطرد هذه الطائفة المغيرة التي تشكل جزءاً من العنصر التركي ، الذي يمثل العدو اللدود للحضارة الإغريقية ، فلا يمكن اعتبار واجب أبطال أيوكا قد انتهى" .

وابتدأ على الفور تنفيذ هذه السياسة بشكل انتقام . وأصبحت حالات القتل الجماعي والخطف والتدمير الوحشي للممتلكات هي الحالة السائدة والمعاناة اليومية التي يتحملها الشعب القبرصي التركي الأعزل بعد كانون الأول/ديسمبر 1974 . واستمر هذا الهجوم الوحشي المتعمد على أرواح القبارصة الأتراك لمدة 11 عاماً حتى عام 1974 بدرجات متفاوتة في القسوة .

ومن المفارقات أن يكون مكاريوس هو نفسه الذي كشف عن خبث الفكرة والعقل الذي ساعد في وضع خطة الإبادة في مقابلة أجراها معه الصحفي المشهور أوريانا فالامي (لقاء مع التاريخ Interview With History) ، شركة هوغتون ميفلين ، ببومبن 1976 ، الفصل 13 ، ص ٢١٨) . فقد ذكر مكاريوس المناسبة كما يلي :

"... في أحد الأيام حضر ايوانيدس لمقابلتي برفقة سامبسون ، كي يشرح لي في سرية خطة من شأنها أن تؤدي إلى تسوية كل شيء . فانحنى أمامي وقبل يدي في احترام ثم قال : 'أبغض الأسقف ، هذه هي الخطة . أن يتم الهجوم على القبارصة الأتراك فجأة وأيئما كانوا في الجزيرة والقضاء عليهم تماما وإلى الأبد' ..."

على المرء أن يتذكر أنه عندما قامت تركيا بعمليتها السلمية لمنع اينوسيدس وإنقاذ القبارصة الأتراك من الإبادة كان أحد واضعي خطة الإبادة هو قائد الأيونانيين

اليونانية والآخر ، وهو سامبسون ، قد عُيِّن "رئيساً" لـ "جمهورية قبرص" بعد الانقلاب العسكري اليوناني في 15 تموز/يوليه 1974 في قبرص .

يؤكد المقتطف التالي من خطة أكريتاس الشهيرة (وثيقة الأمم المتحدة A/33/115 الصادرة في ٣ أيار/مايو ١٩٧٨) أن الخطة الشريرة التي أعدها أιωνίδης وسامبسون قد تجلت فعلاً في خطة الإبادة النهائية التي أعدتها القيادة الجماعية لطائفة القبارصة اليونانيين . ونص الفقرة كما يلي :

"... خلق حالة الذعر بين الأتراك ، وبيان قوتنا للأتراك على الفور ، وكسر مقاومتهم والقيام بذلك بسرعة كبيرة لا تستطيع معها أي ضمانات أو تدخل خارجي مساعدتهم" .

لقد قتل المئات من الأتراك القبارصة العزل بشكل سريع ، وخطف المئات الذين لم يُروا بعد ذلك . وهناك ٢٠٢ من القبارصة الأتراك مفقودون حتى الآن ومنذ الأيام الأولى لتنفيذ هذه الخطة غير الإنسانية .

والسيد جورج بول ، وكيل وزارة خارجية الولايات المتحدة آنذاك والذي أوفد إلى المنطقة في مهمة للوساطة ، يصف في مذكراته "The Past Has Another Pattern" الحالة الرهيبة للقبارصة الأتراك والنوايا الشريرة للقيادة القبرصية اليونانية خلال هذه الفترة ، بالطريقة التالية . في الصفحة ٣٤٥ من مذكراته يقول السيد جورج بول :

"كان الهدف الرئيسي لمكاريوس هو منع التدخل التركي حتى يكون في مقدوره ومقدور القبارصة اليونانيين ، الاستمرار في ذبح القبارصة الأتراك" .

ويذكر في الصفحة ذاتها ما يلي :

"ثلاثة أو أربعة أيام من أيام قبرص المنحوتة في ذاكرتي ، تبرز في مخيلتي بشكل حاد . المذبحة التي حدثت في ليماسول على الساحل الجنوبي ، التي قتل فيها ، على ما أذكر ، نحو خمسين قبرصياً تركياً ، وفي بعض الحالات كانت تسحق منازلهم المهدلة بواسطة البليدوزرات . ولدى خروجي ومكاريوس من الاجتماع معاً في اليوم الثاني قلت له بحدة إنه يجب وقف هذه الاعمال الوحشية وأنه يجب عليه أن يوقف العنف ... وأخبرته أن العالم لن يظل ساكتاً ويسمح لك بأن تحيل هذه الجزيرة الجميلة إلى مجذرة خاصة بك ..." .

وفي الصفحة ٣٤٧ ينتهي السيد جورج بول إلى الخلاصة التي لا مفر منها وهي أن القبارصة اليونانيين

"يريدون أن يُتركوا وشأنهم كي يقتلوها القبارصة الاتراك" .

ونتيجة لازمة ١٩٦٣ - ١٩٦٤ ، وفي حركة رحيل جماعي واسعة ، غادر ٢٥ ٠٠٠ قبرصي تركي ديارهم في ١٠٣ قرى قبرصية تركية وقرى مختلطة . وحاولت القيادة القبرصية اليونانية ، عن طريق شن حملة من الإرهاب على المعاقل القبرصية التركية إرغام القبارصة الاتراك على قبول تغييرات دستورية تستهدف حرمانهم من حقوقهم . وقد أدت محاولات هؤلاء القبارصة اليونانيون لتنفيذ خطة آكريتاس إلى فصل كل من الطائفتين القبرصيتين عن الأخرى فصلاً تاماً . والقبارصة اليونانيون يتهمون بغضب الرعماء القبارصة الاتراك بأنهم شجعوا عملية التجمع الديمغرافي . ولكن القبارصة الاتراك ما كانوا في حاجة إلى حافز يدفعهم إلى هجرة ديارهم المحترقة أو التخلّي عن قراهم التي كانوا يعيشون فيها في خوف دائم من التعرّض للذبح . وينبغي أن يضاف إلى ذلك القول بأنه كان من مصلحة القرويين القبارصة اليونانيين إرغام جيرانهم القبارصة الاتراك على الرحيل إذ يمكنهم حينئذ الاستيلاء على ديارهم وحقولهم وبساتينهم ، ومن ثم بذلك الكثيرون منهم قصاري جهدهم لتشجيع هذا الرحيل .

لقد انتشر قتل القبارصة الاتراك على نطاق واسع وكثيف . فالمقابر الجماعية التي اكتشفتها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، تتفق شاهداً لا يمكن دحضه على المعاملة الإنسانية من جانب القبارصة اليونانيين للقبارصة الاتراك . وتمشيا مع سياسة الإبادة ، وهي السياسة الرسمية ، فقد تم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ القضاء التام على سكان آي فاسيل (Ayios Vasilios) ، وعشرين الصليب الأحمر البريطاني فيما بعد على جثث النساء والأطفال والشيوخ في مقابر جماعية بالقرب من القرية . وتكرر نفس النمط مرة أخرى في عام ١٩٧٤ .

وقد جُمع السكان القبارصة الاتراك العزل في ثلاث قرى هي تاسكينت (Tokhni) وتاباتليزو (Mari) وتيرازي (Zyyi) الواقعة على الساحل الجنوبي لجزيرة قبرص وقامت فرق الإعدام بإعدامهم رمياً بالرصاص وجرفهم بالبلدوزرات وإلقائهم في مقبرة جماعية اكتشفتها فيما بعد بالقرب من ليمازول قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، ولكن حال جنود "الحرس الوطني" القبرصي اليوناني دون قيام القوة بإجراء التحقيقات اللازمة .

وكانت ثلاثة قرى في السهل الوسطى في قبرص الشمالية مسرحاً أيضاً لعمليات قتل وحشية قام بها القبارصة اليونانيون.

في صباح ١٤ آب/أغسطس ١٩٧٤ ، دخلت مجموعة من "الحرس الوطني" وبصحبته إرهابيون من جماعة آيوكا - باء قرية آتليلار (آلوا) وجمعت جميع الرجال والنساء والأطفال الذين استطاعت العثور عليهم . وكانت نهاية الـ ٥٧ قروياً نهاية مؤلمة وسريعة . فقد قتلوا رمياً برصاص الأسلحة الآلية وألقوا في حفرة أعدوها لهم قاتلوكهم الوحشيون . وعندما اكتشفت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الجثث بعد ذلك أيام قليلة كانت هذه الجثث في حالة يتذرع التعرف عليها تقريرًا ، حيث مزقها البولدوزر أثناء سيره عليها . ولم ينج من هذه المذبحة سوى ثلاثة من سكان آتليلار . (Aloa)

أما بالنسبة للسكان العزل في قريتي موراتاغا (Maratha) وساندالار (Sandallaris) فقد جاءت النهاية أيضاً مفاجئة وسريعة . وكما كان الحال في آلوا فقد دفن الضحايا في حفرة بواسطة بلدوزر . وعند استخراج الجثث المشوهة من مقبرتها العامة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، تم حصر عدد منها بلغ ١٣٩ جثة . وكان من بين الضحايا خيري عارف وعمره خمسة شهور وكاهان كامل مريك البالغ من العمر ١٨ شهراً وملاح الدين على فايق وعمره ١٦ يوماً .

والتقارير الصحفية الأجنبية التي غطت عمليات قتل القبارصة الاتراك دليل لا يرقى إليه الشك على الجرم الخطير الذي ارتكبه الطائفة القبرصية اليونانية في هذا الصدد . فقد ذكر جين نيوتنسيل في صحيفة فرانس سوار بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٧٤ ما يلي :

"رأيت بعيني الحوادث المخزية . فقد أحرق اليونانيون المساجد التركية وأشعلوا النار في المنازل التركية في القرى الواقعة حول فاماگوستا . والقرويون الاتراك العزل ، الذين ليست لديهم أسلحة ، يعيشون في جو من الرعب أشاعه المغيرون اليونانيون ، وهم يجلبون عن منازلهم ويزهبون للعيش في خيام في الغابات . ولقد أشاع اليونانيون بمدافعهم البازوكا حالة من الفوضى التامة في القرى التركية . إن الاعمال التي يرتكبها اليونانيون تعدّ عاراً في جبين الإنسانية . وهؤلاء الاتراك الذين ينجون بحياتهم ، يهربون إلى التلال القريبة ولا يسعهم أن يفعلوا شيئاً غير مشاهدة عملية السلب القاسية التي تتعرض لها منازلهم" .

وقالت صحيفة واشنطن بوست في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٤ ما يلي :

"في غارة شنّها اليونانيون على قرية تركية صغيرة قرب ليماسول ، قتل ٣٦ شخصاً من بين السكان البالغ عددهم ٢٠٠ نسمة . وقال اليونانيون إن الأوامر صدرت إليهم بقتل سكان القرى التركية قبل وصول القوات التركية" .

وتحتَّمَّ بيتَر أرنست مراسل الإسوشيد برس في ١٣ آب/أغسطس ١٩٧٤ عن وحشية القبارصة الأتراك بالأسلوب التالي :

"هناك وحشية في قبرص على كل حال . فقرية آلامينوس مسرح استعراض فيه القبارصة الأتراك مهارتهم في إشاعة الرعب ...

"وآلامينوس قرية مختلطة تضم يونانيين وأتراك ، ولكن اليونانيون هم الجانب الذي يسيطر على الموقف هناك ، بعد أن اجتاحت القلة من الأتراك العزل في اليوم الأول من الحرب . وعلى الرغم من زيهم الرسمي الأنثوي وابتساماتهم الودية ، فإن من الواضح أن النمساويين الذين يحرسون آلامينوس ليسوا على قد الكوارث المتصاعدة التي أحاقت بهذه القرية التي كانت تظهر صورتها على بطاقات البريد والتي يظهر وعيها من كل جانب ومنط الليل اللمع" .

"... وكانت الأنباء قد تناقلت اسم قرية آلامينوس بالفعل بسبب مذبحة تم اكتشافها هناك منذ ثلاث أسابيع راح ضحيتها ١٣ من القبارصة الأتراك . وقد أظهر تحقيق أجرته الأمم المتحدة أن ١٣ شخصاً قد قتلوا على يد فرقة لإعدام رميا بالرصاص .

"والمستقبل مظلم بالنسبة للقلة من الأتراك الذين ظلوا في القرية" .

هذه هي الفطائع التي دأبت الجماعة القبرصية اليونانية ، وقد أعمها حملها لحركة اينوسيس لاتحاد السياسي بين اليونان وقبرص ، طوال ١١ عاماً - على ارتکابها ضد القبارصة الأتراك العزل الذين لم يرتكبوا أية جريمة باستثناء أنهم أتراك يرغبون في الحفاظ على حقوقهم في المشاركة في استقلال قبرص وسيادتها .

إن السنوات الإحدى عشرة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤ هي السنوات المظلمة التي حرم خلالها الشعب التركي القبرصي دون رحمة من أقدس جمیع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وهو الحق في الحياة .

وغمي عن القول أن بقية حقوق الإنسان والحریات الأساسية للقبارصة الأتراك قد قمعت في هذه الفترة بصورة وحشية . وعلقت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للقبارصة الأتراك ؛ وضرب بحقوقهم المدنية والسياسية عرض الحائط . والتقارير العديدة للأمين العام عن تلك الفترة تتضمن وقائع كثيرة تشهد على هذه الحقيقة .

ومن سخرية الأقدار فضلاً عما في ذلك من تشويه للعدالة أن يمثل دور الطرف المظلوم أولئك الذين داسوا بأقدامهم كافة حقوق الإنسان للقبارصة الأتراك . لقد انتهك القبارصة اليونانيون حقوق الإنسان للقبارصة الأتراك انتهاكاً جسيماً جاعلين من تلك الانتهاكات أداة مدرسة في سياستهم العامة كما هو مثبت بالأدلة فيما تقدم ، ولا يمكن للمهستيريا التي تنتمي القبارصة اليونانيين أن تحجب مسؤوليتهم الخطيرة في أحداث عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤ ، التي صاحبت وقوع الانقلابيين في نظام الحكم في قبرص .

ومن العبث أن ينكر القبارصة اليونانيون وجود اتفاق عام ١٩٧٥ للتبادل السكاني ، وإن كان ذلك يتمشى مع ما درجوا عليه منذ القدم ، وهو إنكار توقعاتهم على الوثائق قبل أن يجف مدادها .

ويرى الجانب القبرصي التركي أن إتفاق التبادل السكاني ، الذي تم الوصول إليه في فيينا في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥ ، في الجولة الثالثة من المحادثات التي جرت بين الطائفتين ، يتناول جوهر الموضوع بقدر ما يتعلق الأمر بمبدأ وجود منطقتين والاعتبار الحيوي الخام بآمن الطائفة القبرصية التركية .

وفيما يتعلق بوجود اتفاق ذاته ، الذي أسفرت عنه الجولة الثالثة من محادثات فيينا ، فإن التقرير المؤقت للأمين العام إلى مجلس الأمن ، S/11789 ، المؤرخ في ٥ آب/أغسطس ١٩٧٥ ، الذي يتضمن مرفقه نص البلاغ الصادر في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٥ في أعقاب اجتماع فيينا الثالث ، يحتوي على إشارات واضحة ومحددة لهذا الاتفاق ؛ بينما يتناول التقرير المؤقت الثالث للأمين العام للأمم المتحدة S/11789/Add.2 ، المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ مسألة تنفيذ ذلك الاتفاق بعبارات لا لبس فيها .

وازاء هذه الأدلة القوية على وجود الاتفاق حقيقة ، لا يمكن للمرء أن يأخذ مأخذ الجد رفض ذلك الاتفاق من جانب الطرف القبرصي اليوناني أو محاولته التلاعب بالالغاظ لتصوير الاتفاق على غير حقيقته ورفض تسميته "اتفاق التبادل السكاني" . وكما يستدل من الجزء ذي الصلة من بلاغ فيينا الصادر في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥ ، هناك صفتان رئيسيتان تميزان الاتفاق الوارد في ذلك البلاغ وهما :

(ا) إنه كان هناك اتفاق بشأن انتقال القبارصة الاتراك واليونانيين الى الشمال والجنوب على التوالي ؛

(ب) إن ذلك سيتم على أساس طوعي بحث .

ويرد مفهوم "الطوعية" في كل موضع نص الاتفاق ، لاسيما في الفقرتين ١ و ٢ ، وقد استجاب الشعب القبرصي التركي الذي كان لا يزال في الجنوب بالاجماع إلى ذلك المفهوم واختار أن ينتقل انتقالا جماعيا إلى الشمال بمساعدة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلام في قبرص (قارن التقرير المؤقت الثالث للأمين العام ، S/11789/Add.2 ، المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥) . وأولئك هم القبارصة الاتراك الذين أرغموا بقوة السلاح على البقاء كرهائن فعليين في الجنوب لمدة تربو على سنة .

وقد اضطرّ الذين حاولوا الانتقال إلى الشمال ، تحديا للحظر غير المشروع المفروض على حرية انتقالهم ، أن يتركوا وراءهم أمتعتهم معرضين أنفسهم لكافة أنواع العقاب ، ومنها القتل على يد القوات اليونانية والقوات القبرصية اليونانية .

في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٧٥ ، مثلا ، نصب رجال الشرطة والجنود القبارصة اليونانيون كميّنا لـ ٤٨ شخصاً قبرصياً تركياً ، كان بينهم نساء وأطفال ، عندما كانوا يحاولون الانتقال إلى المنطقة القبرصية التركية ، وضربوهم ضرباً مبرحاً ، وأرغموهم على العودة . وقبل ذلك ، أي في ١٣ آذار/مارس ١٩٧٥ ، أطلقت دورية متنقلة قبرصية يونانية النار من سلاح أوتوماتيكي على امرأة قبرصية تركية وطفلها البالغ أربعين شهر من العمر ، وقد أدى ذلك إلى إصابة المرأة بجراح خطيرة أما طفلها ففارقته طلاق الرصاص ، وبعد أن نصبت الدورية كميّنا لهما عندما كان يشقان طريقهما إلى الشمال . وفضلاً عن ذلك ، قام سائق تاكسي قبرصي يونياني ، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، بسلب أموال إمرأتين وفتاة صغيرة ، وطفلين مغيرين من القبارصة الاتراك وقتلهم عمداً فيما بعد ، بعد أن تقاضى منهم ٣٠٠ جنيه قبرصي أجرة نقلهم إلى الشمال . ومن الأشياء المفجعة والكافحة عن حقيقة الأوضاع في آن معاً أن الجنائي قال عند الاعتراف بذنبه "لقد قتلتهم جميعاً ، وإن كانوا نساء وأطفالاً ، فهم أتراك" .

وليس الفرض من ذكر الحالات المحددة المذكورة أعلاه إعادة فتح الجراح القديمة ، ذلك أن الجانب القبرصي التركي ليس هو بالتأكيد الجانب الذي يستغل معاناة الناس ؛ وإنما الفرض أن نبين مرة أخرى الظروف المأساوية ، وإن كانت حقيقة التي صاحبت عقد اتفاق التبادل السكاني . ولقد بلغ مجموع القبارصة الأتراك الذين انتقلوا بعد عام ١٩٧٤ إلى شمال قبرص ٦٥ ٠٠٠ شخص .

ويحاول القبارصة اليونانيون بشكل مكشوف التذرع بالتقرير المؤرخ في ١٠ تموز/ يوليه ١٩٧٦ ، الصادر عن اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا ، آملين عبثاً أن يغفل المجتمع الدولي ما يلي :

١ - أن اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان تعممت ، لدى إعداد التقرير ، إهمال النظر في الشكاوى والأدلة ذات الصلة التي قدمها الجانب القبرصي التركي . وإن اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان ، باتخاذها هذا الموقف المتهين غير المفهوم ، قد عملت على أن يخرج تقريرها مليئاً بالعيوب ومظاهر التحيز بدرجة فقدته أية قيمة تتناسب ومكانة اللجنة ومصداقيتها المعهودتين عنها .

٢ - فلا عجب أن اللجنة الوزارية التابعة لمجلس أوروبا ؛ وهي الهيئة العليا المنوط بها تقارير اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان ، قررت في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ عدم الموافقة على التقرير ورفضت اعتماده . وفي واقع الأمر رأت اللجنة الوزارية أنه من الأنصب تعيم التقرير مشفوعاً باللاحظات الجامحة التي أبدتها السلطات القبرصية التركية التي رفضت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان ذاتها أن تخذلها في الاعتبار . وفضلاً عن ذلك ، فإن اللجنة الوزارية شددت على أنه لا يمكن ولا يستصوب إيجاد حل دائم لمشكلة قبرص ، من كافة جوانبها ، دون إجراء حوار ذي معنى بين الطائفتين في الجزيرة .

وتعتبر المحاولات التي يبذلها القبارصة اليونانيون لتشويه صورة تركيا بتوجيه التهم الباطلة إليها جزءاً لا يتجزأ من سياستهم المستمرة التي حددتها خطة إكريتياس المعروفة ، الرامية إلى القضاء على الطابع الوطني الشعائري في قبرص . وأن واضعي هذه الخطة القائمة على القتل الجماعي والتدمير ، لكل ما هو تركي في الجزيرة ، لا يزالون يعملون دون وازع على تنفيذ المؤامرة الخبيثة الرامية إلى إلهاء العالم عن حقيقة الأمر في قبرص .

وإننا نحن ، الشعب القبرصي التركي ، الذي قدر له أن ينجو من المذابح التي ارتكبت في الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٤ ، سنواصل ، بمساعدة تركيا الكريمة ، مقاومة المقادم الشريرة التي يبغيتها من كانوا شركاءنا حيناً من الزمن لكي تبقى الحقيقة حية .

وسأكون ممتنًا لو تفضلتم بعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين ، في إطار البند ١٢ و ٤٢ و ٩٩ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أوزير كوراي

الممثل

— — — — —